



إرث الإرهاب:

محنة الأطفال الأيزيديين ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية"



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 7 ملايين شخص
يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان
المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير
الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد
السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها
من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2020
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب
المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجترار في المادة
أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2020
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 14/2759/2020
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

1. الملخص التنفيذي

"لن أنسى ما حييت ما حصل لي. إنه جزء مني، كما الندبة التي تبقى إلى الأبد. إنه أسوأ ما يمكن أن يحدث لأي إنسان، وأشدّه إهانة. وعندما عدتُ... لم يقدم لي أحد أي دعم ولم يمد لي أحد يد العون. وما كنت أبحث عنه هو فقط شخص ما يهتم بي، ويُقدم لي شيئاً من الدعم، ويقول لي: 'أنا هنا من أجلك'. شخص يربت على كتفي ويقول لي كل شيء سيكون على ما يرام ... هذا ما كنت أبحث عنه ولم أجد قط".

ساهر، جندي طفل سابق لدى تنظيم "الدولة الإسلامية"

ارتكبت جماعة مسلحة تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية" جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بين عامي 2014 و2017 ضد المجتمع الأيزيدي في العراق. وقد خلصت لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة في 2015 إلى أن تنظيم "الدولة الإسلامية" ارتكب انتهاكات ضد الديانة الأيزيدية ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية؛ إذ اختطف الأطفال الأيزيديين، واستعبدهم، وعدّ بهم، وأرغمهم على القتال، وَاغتصبهم، وعرضهم لانتهاكات شنيعة أخرى لحقوق الإنسان. وفي حين تعرّض آلاف الأطفال للقتل أو الاختطاف نجا المئات منهم، وعادوا إلى أسرهم في العراق. ومع ذلك لم تأذن عودتهم إلى ديارهم بنهاية معاناتهم.

فقد واجه هؤلاء الأطفال الضحايا تحديات ملموسة لدى عودتهم إلى عائلاتهم ومجتمعهم؛ فغالباً ما تعرضت صحتهم الجسدية للوهن الشديد وعانى العديد منهم أمراضاً عقلية؛ فقد عجزوا أحياناً عن النطق أو حتى فهم اللهجة الكردية التي تتحدث بها عائلاتهم، ولم يستطيع كثيرون منهم التسجيل مرة أخرى في المدارس بعد أن ضاعت عليهم عدة سنوات، ويواجهون عراقيل في الحصول على وثائق مدنية جديدة أو بدل فاقد، وهي ضرورية في العراق لممارسة الحقوق الأساسية والحصول على المزايا الرئيسية.

وبالمثل تواجه النساء الأيزيديات اللاتي اختطفهنّ تنظيم "الدولة الإسلامية" وأنجبن أطفالاً نتيجة العنف الجنسي - تحديات صعبة. وقد أرغمت عديدات منهن على الانفصال عن أطفالهن بفعل ضغوط دينية واجتماعية، وهن يعشن حالة من الكرب النفسي الشديد.

إرث الإرهاب:

محنة الأطفال الأيزيديين ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية"

منظمة العفو الدولية

يتمتع جميع الأطفال بموجب القانون الدولي بالحق في الصحة، والتعليم، والهوية القانونية، ووحدة الأسرة بدون تمييز. ويحق للأطفال الذين يقعون ضحايا لانتهاكات بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تعويضاً كاملاً. ويظهر بحث منظمة العفو الدولية أن سلطات الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان تتفاسسان عن أداء واجباتهما باحترام وضمن هذه الحقوق، وضمن تقديم تعويضات للأطفال الأيزيديين الضحايا، وسيظل هؤلاء الأطفال يواجهون إرث الجرائم التي ارتكبتها تنظيم "الدولة الإسلامية" بدون الدعم الذي يحتاجونه والذي هو من حقهم إذا لم يحدث تغيير صارم في سياسة السلطات الوطنية وأولوياتها بمساعدة المجتمع الدولي.

ويتعين على سلطات البلاد والمجتمع الدولي أيضاً التحرك على وجه السرعة لإعادة جمع شمل النساء بأطفالهن الذين وُلدوا نتيجة العنف الجنسي، ومنع حالات الانفصال في المستقبل، وإعطاء الأولوية لهؤلاء النسوة وأطفالهن لإعادة توطينهم أو نقلهم إلى دول أخرى لدواعٍ إنسانية.

وقد جرى البحث الخاص بهذا التقرير بين فبراير/شباط ويوليو/تموز 2020. وأجرى مندوبو منظمة العفو الدولية البحث الميداني في إقليم كردستان العراق بين 17 و27 فبراير/شباط 2020. وأجرى المندوبون في أثناء هذه المهمة مقابلات مع عائلات تعيش في مخيمات للنازحين داخلياً وبجوارهما يقعان في محافظة دهوك بإقليم كردستان العراق. وأجرى القسم المتبقي من البحث عبر مقابلات عن بعد باستخدام وسائل افتراضية. وبالإجمال أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 29 ضحية وقعوا في أسر تنظيم "الدولة الإسلامية" عندما كانوا أطفالاً، و25 فرداً من أفراد العائلات التي تتولى رعاية الأطفال الضحايا، و69 شخصاً آخر بينهم موظفون في المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ومسؤولون من الأمم المتحدة، ومسؤولون حكوميين، وأطباء، وعلماء نفس، وأخصائيون ومعالجون نفسيون عالجوا أطفال أيزيديين ضحايا أسر تنظيم "الدولة الإسلامية" أو عملوا معهم، وصحفيون، وخبراء لديهم معرفة تخصصية بالمجتمع الأيزيدي، بالإضافة إلى أحد ممثلي الرئيس الروحاني للديانة الأيزيدية بابا شيخ.

وقد نقلت منظمة العفو الدولية في 7 يوليو/تموز 2020 النتائج الأساسية المفصلة في هذا التقرير بواسطة رسائل إلى رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي ورئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، ورئيس وزراء إقليم كردستان مسرور بارزاني، وطلبت من هذه السلطات موافاتها برد. ولم تكن قد تلقينا رداً حتى 24 يوليو/تموز 2020 عندما أنجز التقرير.

التحديات التي يواجهها الأطفال الضحايا

يعود العديد من الأطفال الضحايا إلى عائلاتهم بعد تعرضهم للتجويع، أو التعذيب، أو إرغامهم على تحمّل العمليات القتالية، أو المشاركة فيها. وفي حالات عديدة تترك هذه التجارب أثراً كبيراً في صحتهم. وفي حين يعود بعض الأطفال، وهم مصابين بأمراض قابلة للعلاج مثل فقر الدم أو الجرب، يعاني آخرون إصابات أو أمراضاً أو حالات مرضية موهنة طويلة الأمد. ونتيجة لانخراط الأطفال الذين جندهم قسراً تنظيم "الدولة الإسلامية" في القتال يرجح أن يعانون بشكل خاص أمراضاً صحية وإعاقات جسدية خطيرة، مثل فقد أذرع أو سيقان خلال القتال. وتعاني الفتيات ضحايا الاغتصاب وغيره من ضروب العنف الجنسي مشاكل صحية فريدة من نوعها تشمل النواسير الناتجة عن الصدمات، والندب، وصعوبات في الحمل، أو أثناء الحمل، أو عند الولادة.

وقد قالت أغلبية الأطفال الضحايا ومقدمي الرعاية الذين أجريت مقابلات معهم، علاوة على العديد من العاملين في المجال الإنساني إن الاحتياجات الصحية للأطفال الضحايا لا تلبّي حالياً، لاسيما فيما يتعلق بالحالات والإصابات الصحية الخطيرة طويلة الأمد. وتعد حالة ريان الذي جنّده تنظيم "الدولة الإسلامية" قسراً في سن الخامسة عشرة حالة نموذجية. "كنت أحرس الخطوط الأمامية [و] قد أصبت بـ[قذيفة] مدفعية" كما أوضح. "في ساقي اليمنى شظية كبيرة، في وتر ركبتي ... وهذه الشظية مغروزة في جسدي. لقد مضت ثلاث سنوات تقريباً على عودتي ولا يوجد أي شيء [أي علاج]".

ما برج الأطفال الضحايا الذين يعودون من الأسر يعانون صدمات مؤلمة يصعب تصورها؛ فقد قال كل واحد تقريباً من مقدمي الرعاية الذين أجرينا مقابلات معهم إن الصحة العقلية للطفل الضحية الذي تولوا رعايته قد تأثرت بالمدة التي أمضاها في الأسر. ومع أن كل طفل له وضع فريد، لمس خبراء الصحة العقلية بعض الأنماط وتبين لهم أن أكثر الحالات الشائعة التي اختبارها الأطفال الأيزيديون الضحايا تشمل اضطراب ما بعد الصدمة، وحالة القلق، والاكتئاب. وتشمل الأعراض والسلوكيات التي يُبديها الأطفال الضحايا غالباً السلوك العدواني، والنشاط المفرط، واستحضار الماضي، والكوابيس المتكررة، والتبول اللاإرادي في الفراش، والانطواء الاجتماعي، والتقلبات المزاجية الحادة.

إرث الإرهاب:

محنة الأطفال الأيزيديين ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية"

منظمة العفو الدولية

وقد أبلغ كل العاملين في المجال الإنساني - الذين أجريت مقابلات معهم بخصوص هذا التقرير - منظمة العفو الدولية أن الخدمات والبرامج النفسية والاجتماعية المتوافرة حالياً للأطفال الأيزيديين الضحايا لا تستوفي حقوق هؤلاء الأطفال واحتياجاتهم. وقالت أخصائية اجتماعية من منظمة باردا، وهي منظمة إنسانية تقدم المساعدة للمجتمع الأيزيدي "صحيح أن بعض المنظمات تعمل في هذا المجال، ونحن نبذل كل ما نستطيع، لكن هؤلاء الأطفال بحاجة إلى أكثر من ذلك بكثير". كذلك سلط العاملون في المجال الإنساني ومهنيو الصحة العقلية الضوء على أهمية تحسين جودة الخدمات المتوافرة حالياً، والانتقال من المقاربة الراهنة قصيرة الأجل التي تتبناها منظمات عديدة إلى مقاربة شمولية طويلة الأجل، تُنسق على نحو مثالي بموجب استراتيجية واحدة جامعة.

وغالباً ما يتحدث العاملون في المجال الإنساني ومهنيو الصحة العقلية ومقدمو الرعاية عن تحديات معينة تواجهها فئات من الأطفال الضحايا: الجنود الأطفال السايقون والفتيات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي من جملة انتهاكات أخرى عديدة لحقوق الإنسان. وغالباً ما يواجه الفتيات الأيزيديون الذين جندهم قسراً تنظيم "الدولة الإسلامية" شهراً أو حتى سنوات من الدعاية المكثفة، والتلقين العقائدي، والتدريب العسكري المصمم عمداً لمحو هويتهم، ولغتهم، وتاريخهم، وثقافتهم السابقة وحتى أسمائهم. ولدى عودتهم من الأسر يمكن أن تتسم علاقاتهم بأفراد عائلاتهم ومجتمعهم بالتوتر وترقى أحياناً إلى مستوى التهديد والمضايقة للصبية. ومن أصل الـ 14 جندياً طفلاً سابقاً الذين أجريت مقابلات معهم بخصوص هذا التقرير قال أكثر من نصفهم إنهم لم يحصلوا على أي شكل من أشكال الدعم - سواء النفسي - الاجتماعي، أو الصحي، أو المالي، أو سواه - عقب عودتهم.

وقد تعرضت الفتيات الأيزيديات لطيف واسع من الانتهاكات في الأسر لدى تنظيم "الدولة الإسلامية" بما فيه العنف الجنسي، وأخبرت طبيبة - قدمت الرعاية الطبية لمئات الضحايا من النساء والفتيات الأيزيديات - منظمة العفو الدولية بأن تقريباً كل فتاة عالجتها بين سن التاسعة والسابعة عشرة تعرضت للاغتصاب أو غيره من ضروب العنف الجنسي. ومع ذلك فإنه بحسب ما قال العاملون في المجال الإنساني وغيرهم من الخبراء فإن الخدمات والبرامج الحالية لضحايا العنف الجنسي قد أهملت بمعظمها الفتيات مركزاً بدلاً من ذلك على النساء الضحايا. وقد أوصى هؤلاء الخبراء بالتأسيس العاجل لخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي لتلبية حقوق هؤلاء الفتيات واحتياجاتهن المحددة. ويجب أن تكون هذه البرامج قابلة لمعالجة جميع الانتهاكات التي تعرضت لها الفتيات في الأسر.

ويواجه العديد من الأطفال الضحايا حواجز لغوية ملموسة عند عودتهم وهو ما يمكن أن يمنع إعادة دمجهم في عائلاتهم ومجتمعهم. وفي حين تمكن بعض الأطفال من المحافظة على التحدث بطلاقة باللهجة الكرمانجية الكردية الأكثر استخداماً بين أسرهم، يعجز أطفال آخرون عن التحدث أو حتى فهم اللهجة الكرمانجية الكردية عندما يعودون من الأسر. ويتحدث معظم هؤلاء الأطفال الآن اللغة العربية كلغة أساسية. وقال العاملون في المجال الإنساني فضلاً عن الأطفال الضحايا ومقدمي الرعاية الذين أجريت مقابلات معهم بخصوص هذا التقرير إنه لا تتوفر موارد محددة لمساعدتهم على مواجهة هذه التحديات اللغوية والتغلب عليها.

ويواجه الأطفال الضحايا حواجز في تحصيل العلم. ومع أن العديد من الأطفال المهجرين في العراق يتعذر عليهم الحصول على التعليم، إلا أن الضحايا الأيزيديين يواجهون تحديات معينة، لأنهم أضعوا في جميع الحالات سنة واحدة أو أكثر تقريباً من سنواتهم الدراسية خلال وجودهم في الأسر. وقد اتخذت السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية خطوات لإعادة دمجهم في نظام التعليم بوضع برامج للتعليم السريع. بيد أن العديد من الأطفال الضحايا غير مسجلين في هذه البرامج، إما لأنهم لا يعلمون بوجودها وإما لأن هذه البرامج يتعذر الحصول عليها إلا بالتعامل مع مستويات مرهقة من البيروقراطية التي تنطوي على كم هائل من المعاملات الورقية، والحاجة إلى التواصل مع هيئات حكومية متعددة. ونتيجة لذلك يختار العديد من الأطفال الضحايا الخروج من نظام التعليم برمته.

ومع ذلك فإن الالتحاق بالمدارس ضروري - بحسب عدة خبراء في الصحة العقلية أجريت مقابلات معهم بخصوص هذا التقرير - لمساعدة الأطفال الضحايا على التغلب على الصدمة النفسية التي يواجهونها جراء وقوعهم في الأسر. وقد أوضحت نهلا - وهي ضحية عمرها 16 سنة - أهمية المدرسة في عملية إعادة إدماجها: "عقب عودتي إلى المدرسة أصبحت الأمور أكثر طبيعية وشعرت بتحسن. فيحتاج المرء إلى المدرسة لضمان مستقبله".

ويواجه الأطفال الضحايا أيضاً حواجز ملموسة في الحصول على مستندات مدنية جديدة أو بدل فاقد مثل بطاقات الهوية، والإقامة، والحصص الغذائية، وشهادات الميلاد. وفي العراق تتسم هذه المستندات بالأهمية في ممارسة حقوق إنسانية مثل حرية التنقل والحصول على التعليم. وقد قال الأطفال الضحايا

ومقدمو الرعاية لهم إن عملية الحصول على هذه المستندات المدنية مكلفة، وتستغرق وقتاً طويلاً، وغالباً ما تستلزم الانتقال إلى مناطق يعتبرون أنها غير آمنة مثل الموصل أو سنجار.

التحديات التي يواجهها أفراد أسر الأطفال الضحايا

أخبر الآباء وأفراد الأسرة الآخرين الذين يقدمون الرعاية للأطفال الذين عادوا عقب وقوعهم في أسر تنظيم "الدولة الإسلامية" - منظمة العفو الدولية بأنهم يجدون صعوبة في تلبية احتياجات هؤلاء الأطفال؛ فالعديد من العائلات الأيزيدية باتت فقيرة - ويُعزى جزء من ذلك، في حالات عديدة، إلى أنهم أرغموا على دفع آلاف أو عشرات آلاف الدولارات كفدية لضمان الإفراج عن هؤلاء الأطفال وغيرهم من أفراد العائلة من الأسر لدى تنظيم "الدولة الإسلامية". ولاحظ أيضاً العاملون في المجال الإنساني غياب برامج تثقيف الأهل وغيرهم من مقدمي الرعاية حول ما يمر به أطفالهم أو حول كيفية مساعدة أطفالهم على التكيف عقب عودتهم من الأسر.

وفي ضوء التحديات العديدة التي يواجهها مقدمو الرعاية في إعادة دمج الأطفال الضحايا وتقديم الرعاية لهم، عيّر عدد منهم عن بأسهم من أوضاعهم. فمثلاً أبلغت أرزان - التي قالت إن ابنها البالغ من العمر 14 عاماً تتابته نوبات غضب، ونشاط مفرط، وميول عدائية - منظمة العفو الدولية: "في البداية كنت أحلم بعودته إليّ. ثم لما عاد لم أتمكن من تناول وجبة طعام واحدة طبيعية معه، ولا قضاء لحظة طبيعية واحدة معه ... ولا يمكن أن يكون الوضع أسوأ من ذلك".

ويحتاج وضع النساء الأيزيديات اللواتي أنجبن أطفالاً نتيجة العنف الجنسي الذي مارسه أفراد تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى اهتمام عاجل من جانب سلطات البلاد والمجتمع الدولي؛ إذ إنه نتيجة سياسات تنظيم "الدولة الإسلامية" في الاغتصاب والعبودية الجنسية الممنهجين، أنجبت النساء الأيزيديات مئات الأطفال أثناء وجودهن في الأسر. ويسبب عوامل عديدة من ضمنها موقف المجلس الروحاني الأيزيدي الأعلى والإطار القانوني القائم حالياً في العراق الذي يشترط وجوب أن يُسجّل أي طفل من أب مسلم أو "مجهول" كمسلم، حُرّم هؤلاء الأطفال بمعظمهم من مكان ضمن المجتمع الأيزيدي. لذا اضطرت هؤلاء النساء إما إلى الاحتفاظ بأطفالهن لكن مع التخلي عن أسرهن ومجتمعهن، وإما التخلي عن أطفالهن لكن مع التنازل عن أسرهن ومجتمعهن.

ويحسب نشطاء المجتمع المدني وموظفي المنظمات الإنسانية المحلية والدولية كان رد المجتمع الأيزيدي على هذه المشكلة متفاوتاً. ففي حين أن العديد من أبناء المجتمع يعارضون بحزم قبول الأطفال الذين وُلدوا نتيجة العنف الجنسي، فإن آخرين أبدوا استعدادهم لقبولهم لاسيما إذا أعطتهم السلطات الدينية إشارة إيجابية. ويظل آخرون يشعرون بالرأفة والتعاطف تجاه هؤلاء النساء وأطفالهن ويعتقدون أنه ينبغي دعمهم، لكن نظراً للتحاليم الأيزيدية لا يستطيعون أن يروا مكاناً لهم ضمن المجتمع.

وتعاني العديداً من هؤلاء النساء أوضاعاً يائسة، ويواجهن في بعض الحالات كرباً نفسياً شديداً عقب إرغامهن على الانفصال عن أطفالهن، وفي أوضاع أخرى يمكنهن في مخيمات المهجرين داخلية أو مع أسرهم في تنظيم "الدولة الإسلامية" لتجنب التخلي عن أطفالهن. وقالت عدة نساء ممن أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن إنهن تعرضن للضغط والإكراه وحتى الخداع للتخلي عن أطفالهن وذلك من جانب أفراد عائلاتهن أو الأشخاص أو الجماعات التي تعمل على لَمّ شمل النساء الأيزيديات وأطفالهن مع عائلاتهن. وقلن أيضاً إنه قدمت لهن تلميحات كاذبة بأنهن سيتمكن من زيارة أطفالهن أو البقاء معهم في مرحلة لاحقة.

أخبرت حنان - وهي ضحية وقعت في أسر تنظيم "الدولة الإسلامية" عمرها 24 عاماً - منظمة العفو الدولية بالقول: "كان عمي يعدني بشرفه وكرامته بأنني سأستطيع زيارة ابنتي كلما أردت ذلك. فذهبت إلى دار الأيتام لتركها هناك. وعندما غادرت صرخت في وجوههم 'لا تعطوا ابنتي لأي شخص كان. وسوف أعود كل أسبوع وكل شهر - فهذا وضع مؤقت'. وعندما قابلت عمي كانت الكلمات الأولى التي تفوه بها 'انس ابنتك'".

وأخذت سناء - وهي ضحية وقعت في أسر تنظيم "الدولة الإسلامية" عمرها 22 عاماً - ابنتها معها إلى مخيم للمهجرين داخلية، لكنها أرغمت على التخلي عنها بعدما تلقت تهديدات متكررة بالقتل. وقالت: "أخذتها إلى مكتب [منظمة غير حكومية محلية] وطلبوا مني ترك ابنتي ... وقالوا لي: 'سنكون أباً وأماً لها'. وفي تلك اللحظة شعرت كما لو أن عمودي الفقري قد انكسر. وانهار جسدي بأكمله".

إرث الإرهاب:

محنة الأطفال الأيزيديين ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية"

منظمة العفو الدولية

قالت جميع النساء الخمس اللواتي أُجريت مقابلات معهن ممن فُصلن عن أطفالهن إنهن لم يقابلن أطفالهن أو يتواصلن معهم بأي طريقة أو يتلقين أخباراً عنهم. وقلن أيضاً إنهن لم يتمكنن من التحدث مع عائلاتهن أو مجتمعهن حول رغبتهن بجمع شملهن مع أطفالهن خوفاً على سلامتهن.

لذا تتضاعف الصدمة المؤلمة التي تعانها تلك النسوة جراء انفصالهن عن أطفالهن بمزيد من الشقاء: فقد أرغمت العديداً منهن على ترك أطفالهن أو احتيل عليهن للتخلي عنهم. وليس لديهن أي وسيلة للاتصال بهم، ولا تردهن أي أخبار عن رفاههم، وغالباً ما لا يستطعن التعبير عن مشاعر الألم مع الآخرين في أسرهن أو مجتمعهن، ولا يحظين بدعم نفسي - اجتماعي بشأن هذه المشكلة، ولا يحصلن أي مساعدة في جمع شملهن مع أطفالهن، ولا يرين إلا إمكانية ضئيلة جداً لحدوث ذلك يوماً.

وقال عدد من النساء اللواتي أُجريت مقابلات معهن إنهن حاولن الانتحار. وقد حاولت بعضهن أن يفعلن ذلك أكثر من مرة، وتوسلن جميعهن للمجتمع الدولي والسلطات الوطنية للتصرف بسرعة، لأنهن وجدن أن أوضاعهن الراهنة لا تُحتمل. وقد أبلغت جنان - وهي ضحية وقعت في أسر تنظيم "الدولة الإسلامية" عمرها 22 عاماً - منظمة العفو الدولية بالقول: "أريد أن أقول [لمجتمعنا] ولكل شخص في العالم أرجوكم اقبلونا واقبلوا أطفالنا. فنحن ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية". فتخيّلوا الألم الذي عايناه... أنا لم أرد إنجاب طفل من هؤلاء الناس. فقد أجبرت على إنجاب ابن. ولن أطلب أبداً أن يُجمع شملي بوالده، لكنني احتاج إلى أن يُجمع شملي بابني

الإجراء المطلوب

ينبغي على سلطات البلاد أن تضمن شمل الفتيات والفتيان الضحايا فضلاً عن مقدمي الرعاية لهم في أي تدابير للتعويض توضع من أجل الضحايا الأيزيديين لانتهاكات تنظيم "الدولة الإسلامية". ولتأكيد واجباتهم تجاه هؤلاء الأطفال عليهم أيضاً - بدعم من الجهات المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية - أن يلبوا تحديداً الاحتياجات الصحية والنفسية - الاجتماعية لهؤلاء الأطفال، وأن يقدموا التدريب اللغوي لهم على اللهجة الكرمانجية الكردية حيث تدعو الضرورة، وأن يوسعوا ويزيدوا على نطاق واسع الاستفادة من البرامج الحالية للتعليم السريع، ويُذلّلوا العقبات أمام الحصول على مستندات مدنية جديدة وبديلة، ويُقدموا المساعدة ويُوفروا التعليم لجميع الذين يقدمون الرعاية للأطفال الضحايا. وبالنسبة للأطفال الضحايا من ذوي الإعاقة ومن ضمنها الإعاقات الجسدية والنفسية - الاجتماعية، ينبغي على السلطات أن تكفل حصولهم على حقوقهم الكاملة بلا تمييز، وهي تشمل الواجب في تقديم سكن معقول.

ويجب أيضاً على سلطات الحكومة المركزية العراقية وسلطات إقليم كردستان العراق العاملة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تتخذ أيضاً خطوات محددة لمعالجة وضع النساء الأيزيديات اللواتي أنجبن أطفالاً جراء العنف الجنسي الذي مارسه أفراد تنظيم "الدولة الإسلامية". وقبل كل شيء يجب السماح للنساء الأيزيديات اللواتي يرغبن في البقاء مع أطفالهن أو جمع شملهن معهم بأن يفعلن ذلك وأن يُمنحن المساعدة والمساندة اللازمين لذلك، ويجب الحيلولة دون أي فصل في المستقبل لهؤلاء النساء عن أطفالهن. وينبغي على منظمات دولية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التعاون مع الحكومات الأجنبية لإعطاء أولوية لهؤلاء النساء وأطفالهن لإعادة لتوطين أو الانتقال إلى بلد آخر لدواعٍ إنسانية وتسريع هذه الإجراءات. ويتعين على السلطات العراقية تعديل كافة القوانين العراقية ذات الصلة لمنح النساء الأيزيديات وأطفالهن الذين وُلدوا نتيجة العنف الجنسي الخيار في انتقاء الدين الذي يُسجل بموجبه أطفالهن. وينبغي على المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تضمن إطلاع كافة النساء اللواتي لديهن أطفال وُلدوا نتيجة العنف الجنسي والمقيمت في مخيمات اللاجئين في سوريا على حقوقهن في البقاء مع أطفالهن وإحالتهم إلى الهيئات الدولية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادة توطينهن على وجه السرعة.

وفي حين انتهى أخيراً كابوس الاختطاف، والعبودية، والتعذيب، وغيره من الانتهاكات التي ارتكبتها تنظيم "الدولة الإسلامية" بحق الأطفال الأيزيديين الضحايا والنساء الأيزيديات اللواتي أنجبن أطفالاً جراء العنف الجنسي، فإن الصعوبات التي يواجهونها لا تزال مستمرة. ويجب على سلطات البلاد الآن الوفاء بواجباتها بما في ذلك من خلال تقديم التعويضات الكاملة التي تعطي دعماً مجدياً، وفعالاً وطويل المدى.

إرث الإزهاق:

محنة الأطفال الأيزيديين ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية"

منظمة العفو الدولية

2. التوصيات

إلى سلطات الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان

المساءلة والعدالة والتعويض

- اتخاذ خطوات عاجلة لتحديد هوية الأطفال والنساء والرجال الأيزيديين المفقودين، ونبش القبور الجماعية، وتقديم مزيد من التمويل للهيئات الحكومية التي تقوم بمثل هذا العمل،
- تقديم جميع الذين تتوفر أدلة مقبولة كافية على مسؤوليتهم عن الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي المرتكبة ضد المجتمع الأيزيدي - ومن ضمنها الجرائم المرتكبة ضد الأطفال - إلى العدالة في محاكمات عادلة تحظر عقوبة الإعدام،
- تعديل القانون المحلي العراقي لإدراج الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي ومن بينها جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية،
- وضع برنامج تعويضات يعد خصيصاً لتقديم تعويض كامل إلى ضحايا الانتهاكات المرتكبة إبان النزاع الذي شارك فيه تنظيم "الدولة الإسلامية"، بما في ذلك التعويض المادي، ورد الاعتبار، وإعادة التأهيل، والرضاء، وضمان عدم التكرار. وكجزء من هكذا برنامج:
 - ضمان مشاركة الضحايا ومن ضمنهم الفتيات والفتيات، في إعداد أي تدابير وطنية للتعويض،
 - إعداد برنامج طويل الأمد ومتسق وشامل - كعنصر من عناصر هذه التعويضات - لتقديم الدعم الصحي والنفسي - الاجتماعي للأطفال الأيزيديين الضحايا من أسر تنظيم "الدولة الإسلامية" بمشاركة فريق عمل بقيادة مديرية الصحة العامة في محافظة دهوك يشمل أصحاب المصلحة المعنيين، ومن ضمنهم علماء النفس، والمعالجون النفسيون، والأطباء، والعاملون الاجتماعيون، والعاملون في المجال الإنساني، والمتخصصون في مجال الجنود الأطفال، والنوع الاجتماعي، والعنف الجنسي وذلك القائم على النوع الاجتماعي، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وموظفو وكالات الأمم المتحدة التي تقدّم الدعم،
 - وإعداد برامج فرعية خصيصاً لتلبية حاجات الجنود الأطفال السابقين فضلاً عن الفتيات ضحايا العنف الجنسي.

الحق في الهوية القانونية

- تبسيط وتسهيل الأعباء الإدارية التي تتضمنها عملية الحصول على مستندات مدنية جديدة أو بديلة لجميع الذين اضطروا إلى النزوح بسبب النزاع الذي شارك فيه تنظيم "الدولة الإسلامية" بمن فيهم الأطفال الأيزيديين الضحايا،
- تقديم مساعدة قانونية ومالية للأطفال الأيزيديين الضحايا لتيسير عملية الحصول على المستندات المدنية،
- ضمان عدم الطلب من جميع المهجرين في العراق - ومن ضمنهم الأطفال الأيزيديين الضحايا - الانتقال إلى مسقط رأسهم أو مناطق أخرى تُعدّ غير آمنة في سياق عملية الحصول على مستندات الهوية المدنية.

إرث الإرهاب:

محنة الأطفال الأيزيديين ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية"

منظمة العفو الدولية

- وضمان قدرة الأطفال على ممارسة حقوقهم الإنسانية ومن ضمنها إمكانية الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، وحرية التنقل بانتظار استصدار مستندات جديدة.

الحق في التعليم

- تخصيص الأموال لرفع جودة التعليم للطلبة النازحين، بما في ذلك زيادة الموارد المخصصة لمواجهة "الأعداد غير الكافية والتدريب غير الكافي للمدرسين، والنقص في المواد التعليمية، والأعداد الكبيرة للتلامذة في كلِّ صف دراسي" من صفوف الطلبة النازحين داخلياً، كما ورد في تقرير "لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية - العراق" لعام 2020 والتي أعدها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.
- توسيع الخيارات أمام الأطفال الأيزيديين الضحايا الذين ظلوا خارج المدرسة طيلة سنة واحدة أو أكثر من أجل:
 - ضمان إمكانية التحاقهم ببرامج التعلم السريع لجميع مستويات التعليم الأساسي والثانوي وعدم كونه مرهقاً لهم بشكل مفرط،
 - ضمان توفر برامج التعلم السريع "باللغة الأم" للأطفال الضحايا،
 - تقديم دروس لغوية في إطار التعلم الدراسي السريع للأطفال الذين لم يطلعوا على اللهجة الكرمانجية الكردية خلال أسرهم،
 - ضمان عدم إكراه الأطفال الضحايا أو مقدمي الرعاية لهم على تحمل نفقات التنقل للالتحاق ببرامج التعلم السريع،
 - إدراج عناصر البرمجة النفسية - الاجتماعية في أي برامج للتعلم السريع تستهدف الأطفال الأيزيديين ضحايا الأسر.

النساء اللواتي أنجبن أطفالاً جراء العنف الجنسي

- ضمان إطلاع كافة النساء الأيزيديات اللواتي أنجبن أطفالاً نتيجة العنف الجنسي على حقوقهن في البقاء مع أطفالهن، والتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتعرف على هذه الحالات من أجل إعادة التوطين العاجل أو الانتقال إلى بلد آخر لأسباب إنسانية على وجه السرعة،
- ضمان الكف عن الفصل القسري للنساء الأيزيديات اللواتي أنجبن أطفالاً جراء العنف الجنسي عن أطفالهن،
- ضمان تمكّن النساء الأيزيديات اللواتي أنجبن أطفالاً جراء العنف الجنسي من العيش باستقلالية، وأمان، وبدون التهديد بالعنف داخل العراق، وحصولهن على مساعدة مالية للقيام بذلك إذا لزم الأمر،
- سن تعديلات لجميع القوانين العراقية ذات الصلة لتمكين النساء الأيزيديات اللواتي أنجبن أطفالاً جراء العنف الجنسي في أسر تنظيم "الدولة الإسلامية" من اختيار دين أطفالهن في مستنداتهم المدنية.
- ضمان حصول كافة النساء والفتيات اللواتي يعدن من الأسر على حقوقهن الجنسية والإنجابية كاملةً،
 - وضمان "توفير الخدمات والمساندة المعيشية والتعويضات للضحايا والأطفال الذين ولدوا جراء الاغتصاب" بما يتماشى مع التزام الحكومة في البيان المشترك لعام 2016 للتعاون بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالصراع في العراق والتصدي له.

إرث الإرهاب:

محنة الأطفال الأيزيديين ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية"

منظمة العفو الدولية

إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية العاملة في العراق وإلى الجهات المانحة الدولية

المساءلة، والعدالة، والتعويض

- تقديم الدعم الفني إلى الحكومة العراقية في تصميم برنامج تعويضات شامل يُراعي النوع الاجتماعي لضحايا النزاعات المتعلقة بتنظيم "الدولة الإسلامية" ويشمل الأطفال الأيزيديين الضحايا ومقدمي الرعاية لهم،
- تسهيل مشاركة الأطفال الأيزيديين الذين عادوا من أسر تنظيم "الدولة الإسلامية" علاوة على أولئك الذين أصبحوا الآن راشدين، لكنهم كانوا أطفالاً عندما وقعوا في أسر تنظيم "الدولة الإسلامية" وذلك في أي عملية إعداد للسياسة ومناقشات حول المساءلة والتعويضات،
- إعطاء الأولوية للأطفال الأيزيديين الضحايا في البرامج والعمل مع سلطات البلاد لإعداد برنامج تعويضات يوضع خصيصاً لتقديم الدعم الصحي والنفسي - الاجتماعي لهؤلاء الأطفال. وفي إطار مثل هذا الجهد:
 - مساندة هذه البرامج كي تكون مدتها كافية لتلبية احتياجات الأطفال الضحايا بالكامل،
 - الاستثمار في برامج بناء القدرات والاعتماد الرسمي لمهنيي الصحة العقلية من خلال الافتداء بإنشاء برنامج للماجستير في معهد العلاج النفسي وعلاج الصدمة في جامعة دهوك.
 - إدراج دعم تحقيق الدخل وسبل كسب الرزق للأطفال الضحايا ومقدمي الرعاية لهم،
 - تقديم البرامج والخدمات المعدة خصيصاً للجنود الأطفال السابقين والفتيات ضحايا العنف الجنسي.

الحقان في الهوية القانونية والتعليم

- إجراء تقييم على مستوى القاعدة لتحديد عدد الأطفال الأيزيديين الذين عادوا من أسر تنظيم "الدولة الإسلامية" منذ عام 2014،
- توسيع المساعدة القانونية وغيرها من المبادرات لمساعدة الأطفال الأيزيديين الضحايا في الحصول على مستندات مدنية جديدة وبديلة وإضافة إلى ذلك:
 - توسيع استخدام المحاكم المتنقلة والفرق المتنقلة لإصدار المستندات في مخيمات النازحين داخلياً،
 - نشر الوعي حول وجود هذه المبادرات في مخيمات النازحين داخلياً والمخيمات والمستوطنات غير الرسمية.
- زيادة الأموال والموارد المخصصة لبرامج التعلم السريع، وإضافة إلى ذلك:
 - إعداد حملات محددة لنشر الوعي حول هذه البرامج في مخيمات النازحين داخلياً والخيمات والمستوطنات غير الرسمية،
 - ضمان معالجة عزوف العديد من الجنود الأطفال السابقين عن الالتحاق بالبيئة المدرسية نتيجة التعذيب الذي تعرضوا له في "معاهد" تنظيم "الدولة الإسلامية" في أي عملية لنشر الوعي تجري في سياق هذه البرامج،
 - تخفيف وطأة الأعباء الإدارية للالتحاق بهذه البرامج بالنسبة لجميع الطلبة المحتملين ومن ضمنهم الأطفال الأيزيديون الضحايا،
 - وضمان عرض برامج التعلم السريع باللغة العربية كما بالكردية لتلبية احتياجات الأطفال الضحايا الذين يعودون من الأسر بعد أن فقدوا طلاقة اللسان باللغة الكردية.

النساء اللواتي أنجبن أطفالاً جراء العنف الجنسي

- التأكد - بالتعاون مع السلطات الوطنية - أن جميع النساء اللواتي أنجبن أطفالاً جراء العنف الجنسي والمقيمات في مخيمات اللاجئين في سوريا وفي مخيمات النازحين داخلياً وغيرها من المناطق في العراق يدركن حقوقهن في البقاء مع أطفالهن،
- إعطاء الأولوية واتباع السرعة في إعادة توطين النساء الأيزيديات اللواتي يرغبن في البقاء مع الأطفال الذين وُلدوا جراء العنف الجنسي. وفي إطار هذه الجهود:

إرث الإرهاب:

محنة الأطفال الأيزيديين ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية"

منظمة العفو الدولية

- ضمان إعطاء أولوية إعادة التوطين أيضاً لأفراد أسر هؤلاء النساء الذين يرغبون في مغادرة العراق في ضوء الأخطار ووصمة العار التي قد يواجهونها،
- إطلاق حملات توعية في مخيمات مثل الهول في شمال شرقي سوريا حول الخيارات المتاحة للمّ شمل العائلات، وإعادة توطينها، وانتقالها إلى دول أخرى بدواعٍ إنسانية،
- حث الدول المشاركة في برنامج إعادة التوطين التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على زيادة التزاماتها إزاء إعادة التوطين زيادة ملموسة، بما في ذلك من أجل الأطفال الذين وُلدوا جراء العنف الجنسي وأمهاتهم الأيزيديات،
- النظر في إنشاء منظمة أو برنامج متخصص يركز على هذه القضية ويضم موظفين يقيمون في سوريا بالقرب من مخيمات اللاجئين وفي محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق،
- تقديم "خدمات، ومساندة معيشية، وتعويضات للضحايا والأطفال الذين وُلدوا جراء الاغتصاب" بما يتماشى مع التزام الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع كما عبّر عنه في البيان المشترك لعام 2016 للتعاون بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالصراع في العراق والتصدي له.

منظمة العفو الدولية حركة
عالمية لحقوق الإنسان عندما
يقع ظلم على أي إنسان فإن
الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

اتصل بنا

www.facebook.com/AmnestyArabic



AmnestyAR@



info@amnesty.org



mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500





منظمة العفو
الدولية

رقم الوثيقة: MDE 14/2759/2020
اللغة الأصلية: الإنجليزية

[amnesty.org](https://www.amnesty.org)